

تأثير المتغيرات الاجتماعية والثقافية على القيم الأسرية وحقوق الإنسان - المجتمع الجزائري أنموذجاً -

The impact of social and cultural changes on the value system and human rights in Algerian society

رضوان معاش*

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الشريعة (الجزائر)
r.maach@univ-alger.dz

تاريخ النشر : 2025/12/27

تاريخ القبول : 2025/12/11

تاريخ الارسال : 2025/12/06

ملخص:

يتناول هذا البحث تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية على منظومة القيم وحقوق الإنسان في المجتمع الجزائري، باعتباره نموذجاً معاصراً يعكس الصراع بين التقاليد والحداثة. تشكل القيم الإطار المرجعي الأساسي الذي يوجه السلوك الفردي والجماعي، وتتأثر بالعوامل الاجتماعية والثقافية المتحولة، ما يؤدي إلى إعادة تشكيل رؤية المجتمع لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. في السياق الجزائري، أفرزت العمليات التحديشية وتأثيرات العولمة تحولات عميقة في المعايير الاجتماعية التقليدية، مما ترتب عليه تصادمات قيمية أثرت على مستويات الالتزام بحقوق الإنسان الأساسية. يهدف هذا البحث إلى تحليل الآليات التي تتوسط بين التغيرات الثقافية ونسقية القيم الاجتماعية، وكيفية انعكاس ذلك على فعالية حقوق الإنسان وحمايتها في الواقع الجزائري المعاصر.

الكلمات المفتاحية: التغيرات الاجتماعية، التغيرات الثقافية، منظومة القيم، حقوق الإنسان، الأسرة.

* المؤلف المرسل

Abstract

This research examines the impact of social and cultural changes on the value system and human rights in Algerian society, presenting it as a contemporary model reflecting the tension between tradition and modernity. Values constitute the fundamental referential framework that guides individual and collective behavior, and are influenced by transformative social and cultural factors, leading to a reshaping of society's vision of human rights and social justice. In the Algerian context, modernization processes and globalization effects have produced profound transformations in traditional social standards, resulting in value conflicts that have affected commitment levels to fundamental human rights. This study aims to analyze the mechanisms that mediate between cultural changes and the system of social values, and how this is reflected in the effectiveness of human rights protection in contemporary Algerian reality.

keywords: social changes, cultural changes, value system, human rights, family.

مقدمة

تناول هذا البحث تأثير المتغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الجزائري المعاصر على منظومة القيم الأسرية وعلى واقع حقوق الإنسان، في سياق تحولات متسارعة أفرزتها موجات التحديث والعولمة وتغير أنماط العيش والتواصل، إذ تمثل الأسرة النواة الأولى لبناء النسق القيمي للفرد، غير أنها أضحت اليوم تتعرض لضغوط متعددة المصادر، من وسائل الإعلام الجديدة، والتحولات الاقتصادية، وتبدل أدوار الجنسين، ما أدى إلى إعادة تشكيل المرجعيات القيمية وطرائق تمثل حقوق الإنسان ضمن الحياة اليومية للعائلة الجزائرية، وفي ظل هذا الحراك المتواصل بين ثنائية الأصالة والمعاصرة، يطرح واقع المجتمع الجزائري أنموذجاً دالاً على حجم التفاعل - وأحياناً التوتر - بين الموروث القيمي المستند إلى الدين والعرف، وبين المنظومات الحقوقية الحديثة التي تكرّس كرامة الإنسان وحياته الأساسية.

كل ذلك يبرز أهمية هذا الموضوع؛ خاصة أنه يسعى إلى فهم كيفية انعكاس التحولات الاجتماعية والثقافية على استقرار الأسرة ووظائفها التربوية، وعلى مستوى الوعي والالتزام بحقوق الإنسان داخل المجتمع الجزائري، كما تتأكد أهميته العلمية والعملية لكونه يربط بين حقل سوسيولوجيا القيم وحقل حقوق الإنسان، بما يسمح لصناع القرار والفاعلين التربويين والحقوقيين باستثمار نتائجه في صياغة برامج وقائية وإصلاحية تعزز تماسك الأسرة وترسخ ثقافة حقوق الإنسان المتوافقة مع الخصوصية الحضارية الجزائرية.

ومنه جاء هذا المقال يسعى لتحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

- تحليل طبيعة المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة، وتحديد أبرز ملامحها .
- الكشف عن أثر هذه المتغيرات في بنية القيم الأسرية، خاصة ما يتعلق بالعلاقات بين أفراد الأسرة، وأدوارهم، وتمثلاتهم لحقوق وواجبات كل طرف .
- دراسة كيفية انعكاس التحول القيمي على واقع حقوق الإنسان في المجتمع الجزائري، من حيث الوعي والممارسة والحماية القانونية والمؤسسية .
- اقتراح مداخل تربوية واجتماعية يمكن أن تسهم في التوفيق بين المحافظة على الأصالة القيمية للأسرة الجزائرية وبين ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في بعدها الإنساني الكوني.
- كل ذلك يدعونا لطرح بعض الإشكالات والاستفهامات التي حاول المقال الإجابة عنها، انطلاق من التساؤل الرئيس الآتي: كيف تؤثر المتغيرات الاجتماعية والثقافية الراهنة في المجتمع الجزائري على منظومة القيم الأسرية، وكيف ينعكس هذا التأثير على مستوى الوعي والممارسة الفعلية لحقوق الإنسان في هذا المجتمع؟
- ويتفرع عن هذا السؤال المركزي عدد من التساؤلات الفرعية، من قبيل: ما أهم المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة في النسق القيمي الأسري؟ وما طبيعة التحولات التي طرأت على تمثل الأسرة الجزائرية لحقوق الإنسان وواجباته؟

وما حدود التوافق أو التوتر بين المرجعية الثقافية المحلية والمنظومة الحقوقية العالمية في السياق الجزائري؟

ونظراً لطبيعة الموضوع المركبة، يعتمد هذا البحث مقارنة منهجية تجمع بين:

المنهج الوصفي التحليلي: لرصد ملامح المتغيرات الاجتماعية والثقافية وتحليل انعكاسها على القيم الأسرية وحقوق الإنسان في المجتمع الجزائري، بالاستناد إلى الأدبيات والدراسات السابقة والبيانات الإحصائية المتاحة

- المنهج التاريخي: لتتبع تطور النسق القيمي للأسرة الجزائرية ومسار تطور منظومة حقوق الإنسان في السياق الوطني، تشريعاً وممارسة، عبر المراحل المختلفة من تاريخ الجزائر المعاصر .
- المنهج المقارن (عند الحاجة): لمقارنة بعض المؤشرات القيمية والحقوقية بين فترات زمنية أو فئات اجتماعية مختلفة داخل المجتمع الجزائري، بما يوضح اتجاهات التغير القيمي المرتبط بالأسرة وحقوق الإنسان.

المطلب الأول: تعريف القيم والغيرات الاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان:

أولاً: تعريف القيم:

تُعرّف القيم بأنها: مجموعة من التصورات والأفكار المعرفية التي تكون إما واضحة ومعلنة بشكل صريح في الوعي الفردي والجماعي، أو ضمنية مستترة في أعماق الوجدان والسلوك اللاواعي، وهذه التصورات تميز الفرد عن غيره من الأفراد وتميز المجموعة الاجتماعية عن المجموعات الأخرى، وتعمل على تحديد وتعيين ما يستحق أن يكون مرغوباً فيه وجديراً بالاهتمام والسعي إليه من قبل الفرد أو الجماعة، وبالتالي فإن هذه التصورات توفر إطاراً معيارياً وقاعدة أساسية تمكن الفرد من القيام بعملية الاختيار والمفاضلة والتمييز بين مختلف الأساليب والطرق المتغيرة والمتعددة للسلوك والتصرف، وكذلك بين الوسائل المتاحة والممكنة والأهداف المراد تحقيقها والغايات المنشودة¹

والقيم عند بارسونز هي: عناصر من نسق رمزي مشترك بين أفراد المجتمع، تُستخدم كمستوى معياري للاختيار بين بدائل التوجّه والفعل التي يواجهها الأفراد في المواقف المختلفة.²

وبمعنى أوضح؛ فالقيمة عنده معيار عام وأساسي يشترك فيه أعضاء المجتمع، يرجعون إليه عند المفاضلة بين سلوك وآخر، وبين هدف وآخر، وبفضله تتحقق درجة من الانسجام والتكامل وتنظيم أنشطة الأفراد داخل النسق الاجتماعي.

القيم عند الجوهري (ميلتون روكيتش) هي التفضيلات الإنسانية والتصورات الذهنية المتعلقة بما هو مرغوب فيه، على مستوى أكثر عمومية وعمقاً، مما يجعلها تشمل جميع الموضوعات والظروف والمبادئ التي اكتسبت معنى وأهمية خلال تجربة الإنسان الطويلة عبر التاريخ.

وباختصار شديد، تمثل هذه القيم الإطار المرجعي الأساسي الذي يوجه السلوك الفردي والجماعي، حيث تعمل كمعايير دائمة تُحدّد الأولويات والخيارات في الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية.³

والقيم الاجتماعية هي معايير ومبادئ تضعها الجماعة أو المجتمع لتنظيم سلوك أفرادها، وتوجه اختياراتهم بين الخيارات المتاحة، وتحدد ما هو مرغوب ومقبول اجتماعياً مقابل ما هو مرفوض أو غير مرغوب فيه.⁴

فتعمل هذه القيم كإطار مرجعي مشترك يضمن التكامل والانسجام داخل النظام الاجتماعي، حيث ترتبط بالثقافة السائدة وتشكل أساساً للتمييز بين الصواب والخطأ، والجيد والسيئ، مما يساهم في الحفاظ على الاستقرار والنظام.

كما يمكن القول أن القيم عند فولسوم (J.V. Folsom): هي معايير وأحكام يُقدَّر بها الأشياء والأفعال والعلاقات الاجتماعية من حيث درجة تفضيلها واختيارها، حيث تُمثل ما يُفضِّلُهُ الفرد أو المجتمع من بين البدائل المتاحة في الحياة اليومية والتفاعلات البشرية .

وتُشكِّل هذه القيم أساساً للتمييز بين المرغوب والمرفوض، وتُوجِّهُ السلوك نحو تحقيق التوازن والانسجام داخل النظام الاجتماعي، مع التركيز على دورها في تنظيم العلاقات والأدوار بين الأفراد.⁵

غير أننا إن اعتمدنا هذا التعريف لا يعني نفي وجود الجانب الثاني من القيمة، ولا نفي القيم العكسية أي القيم السلبية، فأمام كل قيمة إيجابية صورة عكسية تمثل الوجه السلبي للقيمة المقابلة. فعلى سبيل المثال، "الأمانة" كقيمة تستحسن المعاملة والصدق والاستمرارية، وتجعلها غاية مرغوبة، لا ينفي ذلك وجود "السرقَة" كقيمة مناقضة للأمانة تماماً.

كما أن القيم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلوك الإنساني، حيث تكون مبنية على: الاعتقادات والطواغية القناعية، والمعايير الأخلاقية، والقناعات العملية، مُوجِّبة سلوكياً، إيجابية وسلبية نظراً وواقعاً.

ثانياً: تعريف الظروف والتغيرات الاجتماعية والثقافية:

يستخدم الأنثروبولوجيون الأمريكيون مصطلح "التغير الثقافي" بشكل متكرر في أدبياتهم المتعلقة بدراسة وتحليل الأنماط والعمليات الحياتية الاجتماعية. إلا أن علماء الاجتماع يفضلون بدلاً منه استخدام مصطلح "التغير الاجتماعي"، لاعتبارهم إياه الأكثر ملاءمة وملاءمة في التعبير عن التحولات التي تشهدها الثقافة عبر الزمن. وحيث أن المصطلحين يشيران إلى ظاهرة واحدة، وهما في الواقع اسمان يرجعان إلى مدلول واحد، فإننا سنقتصر في هذه الورقة البحثية على استخدام مصطلح التغير الاجتماعي.

اهتم المؤرخون والفلاسفة بدراسة التحولات التي تطرأ على الحياة الاجتماعية مع تعاقب الأزمان والعصور. ولقد انكب فلاسفة اليونان والعلماء المسلمون على تحليل هذه التحولات والتمعن في دراستها، والبحث في مدى تأثرها بالعوامل المحيطة بها. وبعدهم جاء فلاسفة عصر التنوير ومن خلفهم، فكانت كتاباتهم وأعمالهم بمثابة ثروة معرفية للباحثين ومصدرراً أساسياً للمختصين في مجالات علم الاجتماع المعاصر.

اتفق العلماء جميعاً على أن تحديد مفهوم "التغير الاجتماعي" يشكل صعوبة كبيرة، لأن كل شيء في حياتنا يخضع للتغير المستمر والدائم. فكل يوم من أيام حياتنا هو يوم جديد، وكل لحظة تمثل حدثاً طارئاً في مسار عمرنا.

1- تعريف الظروف والتغيرات الاجتماعية لدى فلاسفة اليونان:

عبّر عنه الفيلسوف اليوناني هيراقليطس بقولته الشهيرة: إن الإنسان لا يستطيع أن ينزل إلى النهر مرتين؛ لأن النهر ذاته يتغير باستمرار بتدفق المياه عبره، وكذلك يتبدل الإنسان في كل لحظة يشعر فيها أو يلامس فيها مياه النهر. وعلى الرغم من دقة هذه الملاحظة وصحتها الواقعية، فإننا بطبيعتنا نميل إلى إسباغ صفات الثبات والديمومة لفترات محددة على ذاتنا وعلى محيطنا، حتى وإن حدثت تغييرات متعددة الأشكال والأحجام، فإننا نبقى معتقدين في استمرار هذا الثبات.⁶

2- تعريف الظروف والتغيرات الاجتماعية عند علماء الشريعة:

ولتحقيق فهم سليم لهذا المفهوم، يجب أن نستند في البداية إلى المرجعية الأساسية المتمثلة في الشريعة الإسلامية وكلام الله تعالى المعصوم من الخطأ. ويتضح ذلك جلياً في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد: 11).

وقد فسر الإمام القرطبي هذه الآية الكريمة بأن الله تعالى لا يغير حال قوم إلا إذا حدث تغيير من جانبهم، سواء أكان هذا التغيير من القوم ذاتهم أو من الناظر إليهم أو ممن يشابههم. ومثل الله تعالى ذلك بحادثة المحاربين يوم أحد، حيث غير أحوالهم بسبب تغييرهم لأنفسهم برميهم بالسهم، وهو مثال من أمثلة الشريعة. لا يعني مفهوم الآية أن أحداً لا يُعاقب على ذنبه إلا إذا بدر منه أولاً.⁷

وقوله الحق: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال، 53]، وقوله أيضاً: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم، 41].

إن من يتأمل في هاتين الآيتين الكريمتين يدرك أن التغيير يبدأ ابتداءً بتحول داخلي نفسي ذاتي، قبل أن ينتقل إلى المستوى الاجتماعي. ويحدث التغيير الاجتماعي وفقاً للرؤية الإسلامية من داخل الإنسان بإرادته واختياره الحر. ويعين الله سبحانه وتعالى الإنسان على إحداث التغيير الذي اختاره بملء إرادته. وعليه فإن الإنسان ليس مجرد عنصر سلبي في حركة التطور التاريخي أو المادي، بل هو فاعل إيجابي نشط في صنع التغيير وتوجيهه نحو الأهداف المنشودة.

بناءً على ذلك، فالتغيير الاجتماعي كما تشير الآيات السابقة يبدأ من داخل الإنسان من خلال تغيير الأنماط القيمية والعقائدية والمعارية. وعندما يتغير هذا الواقع الداخلي ينعكس تأثيره على السلوك الخارجي للفرد والمجتمع، وبالتبعية على النظم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، سواء بشكل إيجابي أو سلبي.⁸

وقد ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة الإشارة إلى التغير الاجتماعي بوضوح في عدد من الآيات والأحاديث الكريمة، التي جاءت بمناسبات متعددة، ويصعب إحصاؤها وتجميعها في هذه الورقة البحثية.

3- تعريف الظروف والتغيرات الاجتماعية عن بعض الأعلام المعاصرين:

لم يشتهر هذا المصطلح ولم يصبح متداولاً على نطاق واسع إلا بعد أن نشر عالم الاجتماع الأمريكي "أوجبرن" كتاباً بعنوان: "التغيرات الاجتماعية"، وذلك في السنة 1922. وكان يرى أن التغير هو ظاهرة عامة ومستمرة ومتنوعة، ولا حاجة لربطها بخصائص محددة. لذا وجد في مصطلح التغير الاجتماعي مفهوماً محرراً من الأحكام التقييمية، ولا يرتبط بصفات إيجابية أو سلبية.⁹

ويمثل التغير الاجتماعي ظاهرة معقدة تنعكس بصور متعددة في واقع المجتمعات، حيث اختلف الباحثون في فهمهم لها. وقد أدى هذا الاختلاف إلى تنوع التعريفات ووجهات النظر حول مدلولها الدقيق. ويشير "أنطوني سميث" إلى أن دراسة هذه الظاهرة سواء من منظور اجتماعي أو تاريخي تتسم بالشمولية والتعقيد، الأمر الذي يكسبها غموضاً وتداخلاً في تحديد مفهوم موحد لها. بيد أن ثمة محاولات عديدة لصياغة تعريفات متباينة لهذا المصطلح على الرغم من اختلافاتها¹⁰.

من هذا المنطلق، يذهب "عبد الباسط محمد حسن" إلى أن التغير الاجتماعي يشمل كل تحول يقع في مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة، ويمس تكوينه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم والمعايير السائدة أو أنماط السلوك أو طبيعة العلاقات الاجتماعية. ويأخذ هذا التحول شكلين: تحول مادي موجه نحو تغيير الجوانب المادية والتكنولوجية والاقتصادية، وتحول معنوي ينصب على تبديل اتجاهات الناس وقيمهم وسلوكياتهم وعاداتهم.¹¹

إن التغير وفق هذا المنظور هو ليس وليد عاملا واحدا بل مجموعة من العوامل والتي تؤثر وتتأثر في بعضها البعض مكونة نوعا من التفاعل.

من جانب آخر، يقدم كل من "جيرث" و"ميلز" تعريفاً يركز على الأدوار الاجتماعية، حيث يعرفان التغير الاجتماعي بأنه التحول الذي يطرأ على الأدوار التي يمارسها الأفراد وكل ما يصيب النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي عبر مدة زمنية معينة.

وتتسق وجهة نظر "جيورج" مع هذا المنحى، إذ يرى أن التغير الاجتماعي يشمل كل تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي بكيّيته وأجزائه وشكل نظامه الاجتماعي العام. وينتج عن ذلك أن الأفراد يضطلعون بأدوار اجتماعية جديدة تختلف عما كانوا يمارسونه في حقبة زمنية سابقة¹².

ويعرّف أيضا على أنه: "التحولات في أنماط الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي، كما يتضمن كل أشكال التحولات التي تحدث في القيم والمعايير وقواعد السلوك الضابطة لأنماط التفاعل الاجتماعي بين الأفراد"¹³.

وينتج عن ذلك أن الأفراد يضطلعون بأدوار اجتماعية جديدة تختلف عما كانوا يمارسونه في حقبة زمنية سابقة.

غير أن "فرانسيس ألين" يركز على بُعد وظيفي مختلف، حيث يعتبر التغير الاجتماعي بمثابة تعديلات في كيفية أداء هذه الأنساق الاجتماعية لوظائفها خلال فترة زمنية محددة.

وثمة تعريف شامل يحدد التغير الاجتماعي بأنه: "التحولات التي تعتري أنماط الفعل والتفاعل الاجتماعي، وكل صور التغييرات التي تطال القيم والمعايير وقواعد السلوك المنظمة لأشكال التفاعل الاجتماعي فيما بين الأفراد"¹⁴.

وإجمالاً، فإن التغير الاجتماعي في هذا الإطار لا يقتصر على عامل واحد، بل هو محصلة تفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة التي تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، محدثة نوعاً من التفاعل الديناميكي.

ثالثاً: تعريف حقوق الإنسان:

إن حقوق الإنسان هي مجموعة الامتيازات الأصيلة والكرامة الإنسانية الكاملة التي يتمتع بها الفرد ككائن اجتماعي، وتشكل إطاراً معيارياً يوجه السلوك الفردي والجماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية، حيث تُعرّف كحقوق طبيعية متأصلة في الذات البشرية مستقلة عن أي سلطة أو نظام، وتشمل الحريات الأساسية والمساواة والعدالة الاجتماعية في سياق المجتمع الجزائري.

فحقوق الإنسان هي: ذلك الحد الأدنى من الحقوق الأصيلة والعالمية التي يتمتع بها كل فرد بمجرد كونه إنساناً، دون تمييز أو شرط، بغض النظر عن الفروقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية بين المجتمعات والدول، وتشكل إطاراً معيارياً ضرورياً يوجه السلوك الفردي والجماعي للحفاظ على الكرامة الإنسانية والحرية والأمن في جميع أنحاء العالم.

كما تُصان هذه الحقوق كاستحقاقات طبيعية متأصلة في الذات البشرية، غير منحة من الدول أو السلطات، ومستقرة في القانون الدولي (كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948) والوطني على حد سواء، وتعبّر عن إرادة مشتركة للشعوب لضمان التوزيع العادل للثروة والحماية من الاعتداءات، مع التركيز على شموليتها لكافة أفراد المجتمع الدولي بغض النظر عن خصوصياتهم.

ورغم تحقيقها مكاسب قانونية وسياسية دولية في النصف الثاني من القرن العشرين، تواجه في الواقع الراهن تحديات مثل إشكالية تحديد مفهوم متفق عليه يراعي التنوع، سواء

بُنيت كمفهوم عالمي أو ظاهرة أو نظام أو واقع اجتماعي، مما يبرز الحاجة إلى تعاريف تُحيط بجوانبها المتعددة¹⁵.

ويعرفها رياض عزيز عبد الهادي بأنها: "قابلية مبادئها للتطبيق أو بالأصح وجوب تطبيقها في كافة المجتمعات الإنسانية أياً كانت موقعها، و أياً كانت التمايزات الاجتماعية و الاقتصادية الموجودة... التي تميز كل مجتمع عن الآخر"¹⁶، على الرغم أن هذا المفهوم لم يقدم ويحدد بالشكل الواضح متغير العالمية لحقوق الإنسان بقدر ما حدد ضرورة حماية حقوق الإنسان، وفي نفس الطرح قدم كل من (دونلي وهوارد Donnelly and Howard) مفهوم حقوق الإنسان الذي لا ينبع حسبهما من الكرامة الإنسانية بل من الغاية لحماية حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: الظروف الاجتماعية وتأثيرها على تغير القيم وحقوق الإنسان:

أولاً: أنماط وطبيعة التغير الاجتماعي وأهم سماته:

يشكل التغير الاجتماعي ضرورة حتمية لاستمرار الحياة البشرية، فهو ليس مجرد ظاهرة عابرة بل حقيقة وجودية أساسية تغلغل في كل جوانب الحياة الاجتماعية. ويمكن فهم أهميته من خلال الوظائف التي يؤديها؛ حيث يوفر للمجتمعات القدرة على التكيف مع متطلبات أفرادها المتنوعة والمتجددة، ويحقق التوازن والاستقرار في أنظمتها وأنشطتها، ويساهم في نشأة الكثير من العلوم الطبيعية والدراسات الإنسانية.¹⁷

غير أن بعض المفكرين وعلماء الاجتماع يطرحون رؤية مختلفة، حيث يؤكدون أنه لا وجود لمجتمعات بالمعنى الثابت، بل ما يوجد فعلاً هو تفاعلات وعمليات اجتماعية تتسم بالحركية والتبدل المستمر التغير كحقيقة تاريخية: يعكس التغير الاجتماعي حقيقة تاريخية شاملة تشمل كل مقومات الحياة الاجتماعية، وتطال النظم والعلاقات الإنسانية التي تتفاعل وتترابط وتتكامل فيما بينها. وكل صورة من صور هذا التغير سواء في بعده البيولوجي أو التاريخي أو الاجتماعي يمكن ملاحظتها في أي مجتمع بشري.

كما لا يقتصر التغير على فترة زمنية محددة أو فئة معينة أو مكان بعينه، بل يرتبط بتوفر عوامل وشروط معينة تساعد على حدوثه. ويتسم بالحركية والديناميكية والسرعة المتغيرة بحسب ظروف كل مجتمع، وقد يسلك مساراً ثابتاً أو متذبذباً.

وقد يكون التغير محدود النطاق لا يتجاوز بعض الظواهر أو الحالات الأحادية كما يحدث في الموضات والأزياء وبعض العادات الاجتماعية البسيطة. لكنه قد يتجاوز ذلك ليصبح أعمق وأشمل ويرتبط بالثورة كشكل من أشكال التغير الجذري الكامل، والتي تمثل نهاية نسق قديم واستبداله بنسق جديد تماماً.¹⁸

وقد حدد بعض الدارسون والمختصون مجموعة من الخصائص المميزة للتغير الاجتماعي¹⁹:

- أن التغير يتسم بالاستمرارية والدوام، فهو عملية مستمرة لا تتوقف.
- أنه يشمل كل المجالات الجغرافية والاجتماعية، وتكون نتائجه ذات أهمية بالغة.
- أنه قد يكون مخططاً ومقصوداً أو ينتج عن الآثار المترتبة على الاختراعات والمستحدثات المقصودة.
- أن قنوات الاتصال تزداد في حضارة ما بتطورها، مما يزيد من احتمالية حدوث مستحدثات جديدة.
- أن التحولات التكنولوجية والمادية والجوانب الاجتماعية المخططة تنتشر على نطاق واسع، رغم تراجع بعض الطرق التقليدية.

ثانياً: طرق التغير الاجتماعي وأهم تفسيراتها:

يُفهم التغير الاجتماعي من خلال معرفة البناء الاجتماعي والعمليات التي ينخرط فيها أفراد المجتمع الجزائري. حيث يقوم الأفراد بربط القيم الجديدة مع القيم السابقة المتجذرة في معارفهم، ثم توليد العلاقات ذات المعنى بين القيم الاجتماعية المكتسبة سابقاً والقيم الحالية. من خلال هذه العمليات، يحقق التفسير الاجتماعي نقل خبرة الفرد إلى مواقف جديدة. فالأفراد يكونون معارف حول منظومة القيم الاجتماعية في المجتمع، ثم يستفيدون من هذه المعارف ويوظفونها في حياتهم اليومية لمواجهة المواقف أو تأييدها أو نقدها. وتتحقق هذه الوظيفة من خلال استراتيجيات تعين المجتمع على استخدام قدرات التفكير المتاحة في معالجة المشاكل اليومية.

وأهم الأسس التي تعتمد عملية تغير القيم الاجتماعية عليها هي آليات متكاملة، يمكن إجمالها في الآتي²⁰:

- 1 - التركيب المفاهيمي: يقوم أفراد المجتمع بإنشاء علاقات ربط بين المفاهيم الجديدة والمفاهيم الراسخة في أبنيتهم المعرفية، أي بين ما هو مشترك ومقبول في المجتمع الجزائري وبين ما هو جديد أو غريب عليه.
- 2 - التطور التدريجي: تخضع القيم الجديدة للنمو والتطور أثناء انتشارها بين أفراد المجتمع الجزائري. يعمل الأفراد على توليد المعاني والعلاقات بين المفاهيم المقررة لتصحيح الانحرافات والخروج عن السياق العام للمجتمع الجزائري.
- 3 - العمليات الفكرية الربطية: يستخدم أفراد المجتمع مهاراتهم التفكيرية لربط ما ورثوه من الأجيال السابقة مع المعرفة الجديدة بالقيم. ينتج عن هذا توليد معانٍ جديدة تجمع بين الخبرات السابقة التي كسبوها عبر ممارستهم اليومية للقيم والتطورات الحديثة.

في المستوى الأعمق يمكن القول؛ أنه يحدث التغير في منظومة القيم كردة فعل على التناقضات والصراعات التي يلاحظها أفراد المجتمع. تقوم العملية على مقارنة ما هو قائم فعلاً مع ما يجب أن يكون موجوداً. هذه المقارنة تثير انتباه أفراد المجتمع الجزائري نحو مختلف مظاهر الانحراف والانجراف عن القيم الاجتماعية المعترف بها.

وعندما يلاحظ الأفراد هذه التناقضات والانحرافات، يبدؤون بفحص أسبابها والبحث عن تفسيرات لها. تصبح هذه المرحلة بمثابة محرك لتكوين قيم جديدة، حيث أن أي خلل في النظام أو ظهور ظاهرة غريبة غير مألوفة يثير توليد قيم جديدة كاستجابة تكيفية للمجتمع الجزائري.

ثالثاً: واقع التغير الاجتماعي في الجزائر وأثرها على الحقوق الأفراد:

شهدت الجزائر، أسوة بنظيراتها من المجتمعات العربية، تذبذباً واضحاً في مسارات التنمية والنمو الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما في أعقاب فترة العشرية السوداء وما تلتها من سنوات عصيبة. كان لعوامل عديدة دور في هذا التذبذب، منها الإرهاب وعدم الاستقرار والأمان والطمأنينة التي فقدها المجتمع، بالإضافة إلى قصور بعض الحكومات في السعي المستمر لرفع معايير الرفاهية والكفاية لأبناء الشعب. كما ساهمت ظاهرتا الفساد المالي والاستخدام غير الكفء للموارد الوطنية في تعميق الأزمات.

1-العوامل الاقتصادية الإيجابية:

غير أن ارتفاع أسعار الخام البترولي وتدفق عوائده إلى خزانة الدولة أوجد فضاءً اقتصادياً نسبياً. ساهمت هذه الفترة من الرخاء الاقتصادي في خلق أجواء من الرفاهية والانتعاش الاقتصادي لدى شرائح من السكان، وهو ما يندرج ضمن إطار التغير المخطط والموجه من قبل الدولة والحكومة.

2-محاولات المسيرة الحضارية:

اتسم هذا التغيير بمساعيه المتكررة للحاق بركب الحضارة والتطور العالمي، حيث امتد إلى عدة مجالات حيوية وهامة. برزت هذه المساعي بوضوح في مجال تقنيات الاتصالات بأشكالها المختلفة والمتعددة (الهاتف بنوعيه، الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، أدوات الذكاء الاصطناعي، التلفاز الرقمي). جعلت هذه التطورات التكنولوجية الجزائر منفتحة على العالم الخارجي بكل أبعاده وقضاياه، مما أدى إلى اختراق الحدود الجغرافية والثقافية التقليدية.

3-النتائج الإيجابية للانفتاح:

ترتب على هذا الانفتاح التكنولوجي نتائج إيجابية محمودة على صعيد نضوج الوعي وتطور التفكير والإدراك الأعمق لأهمية العلم والمعرفة كمحرك للتقدم. بل إن الحركات الشعبية والثورات الحقيقية التي شهدتها الجزائر ضد الاستبداد والفساد والظلم لم تكن إلا انعكاساً طبيعياً وأثراً جانبياً لهذا الانفتاح الواعي والرغبة الصادقة في البحث عن حياة أفضل وأكرم وأحترم للإنسان الجزائري.

4-التحديات والفجوات غير المحسوبة:

لكن هذا التغيير والتحديث جاء دون تخطيط كافٍ ودون مراعاة حقيقية لخصوصيات المجتمع الجزائري الذي لا يزال يعاني من آثار الاحتلال الاستعماري الطويل الذي استمر أكثر من قرن ونصف. يظل المجتمع الجزائري يدفع ثمنًا غالياً من خلال معدلات الأمية والفقر والظلم الاجتماعي، وهي أعباء فُرضت على الشعب رغماً عنه. أصبح الاستهلاك السلبي للمنتجات الثقافية والحضارية الأجنبية سلعة يسعى إليها الكثيرون دون تمييز.

ويظهر بوضوح للعيان أن سرعة الحراك الاجتماعي والتغير الثقافي اليوم فاقت بكثير القدرة الفعلية للفرد الجزائري على المسيرة والتكيف الحقيقي مع بيئة جديدة لم يألفها من قبل. خلق هذا الواقع فجوات عميقة وتجاذبات قوية بين فئات المجتمع المختلفة، خاصة مع تدخل تيارات انفصالية معادية تسعى جاهدة إلى النيل من أساسات المجتمع الجزائري وقيمه المركزية.

5- الآثار السلبية على البناء الاجتماعي:

أصبح الفرد الجزائري بمثابة جهاز استقبال سلبي مفتوح للعالم الخارجي دون حماية حقيقية أو مناعة ثقافية. ظهرت هذه الآثار السلبية جلياً في كل جوانب العلاقات الاجتماعية دون استثناء؛ فعلى سبيل المثال الحراك الشعبي والمظاهرات في شوارع العاصمة والولايات أصبحت مظهراً عادياً، في حين كان هذا الفعل في فترات سابقة يعتبر حراماً وممنوعاً بشكل مطلق، خاصة في العاصمة. كذلك ظهرت حريات مُفرطة وتصرفات غير مسؤولة اعتُبرت سابقاً من علامات التخلف والعنصرية والبربرية، لكنها أصبحت تُنظر إليها الآن من قبل البعض كتحرر حقيقي من قيود الماضي.

6- الصراع القيمي والهوية:

توقف الفرد الجزائري أمام هذا التناقض الحاد، مشدوداً بين أصالة تراثه وقيمه الأولى من جهة، وبين طموحات إنسانية حقيقية للانتماء والاعتراف الذي تمنعه الخصائص المحافظة للمجتمع من جهة أخرى. أدى هذا الصراع النفسي والقيمي إلى تذبذب شديد واضطراب واضح في منظومة قيم الفرد الجزائري، مما أدخل المجتمع برمته في دوامة معقدة من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية²¹.

كما برزت هذه الأزمات بوضوح متزايد في تفاقم ظواهر اجتماعية مقلقة كالإدمان على المخدرات بأنواعها المختلفة والخطيرة، والهجرة غير الشرعية التي غدت ملاذاً أخيراً لآلاف الشباب الجزائري. بالإضافة إلى عشرات المشاكل الأخرى المعقدة والمتشابكة التي يصعب إحصاؤها وتوصيفها في هذه السياقات البحثية المحدودة.

المطلب الثالث: استقرار بعض النماذج من القيم الاجتماعية المتغيرة وأثرها على حقوق الفرد وواجباته:

أولاً: التطور في فهم الطبيعة البشرية والعقل الإنساني:

أثبتت الدراسات العلمية المعاصرة من خلال كشوفاتها المتتالية يوماً بعد يوم أن ما يعرفه الفكر البشري محدود جداً بالقياس إلى ما لا يعرفه. أكدت هذه الاكتشافات بشكل غير مباشر على محدودية العقل الإنساني، مما يناقض الادعاء الذي ساد لفترات طويلة بأن الإنسان هو "الكائن العاقل الوحيد" دون منازع. بينما الحقيقة تشير إلى أن الإنسان مخلوق ضعيف بالرغم من قدراته الكامنة، يصاحبه الضعف والنقص شأنه شأن باقي المخلوقات، إلى درجة قد يفقد فيها الثقة بحكمه في بعض الحالات.

اهتزت الرؤية التقليدية للعقل الذي اعتُبر مصدر المعرفة المطلق لدى التيارات الحداثية. فكما يقول عدد من الباحثين، بنيت الحداثة على تقديس العقل لكنها في النهاية دمرت ذاك العقل نفسه. أثبتت الاكتشافات العلمية، خاصة بعد كشف مبدأ عدم اليقين والفيزياء الكمية، بطلان الادعاءات التي روجت لقدرة العقل والعلم، وفندت الحتميات المطلقة التي ساد اعتقادها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.²²

ثانياً: القيم الاجتماعية كمرجعية لتقييم الحقوق والواجبات:

عندما تكون القيم الاجتماعية موضوع الرغبة والاختيار الإنساني، أي عندما تعكس التفضيلات والتصورات الإنسانية حول ما هو مرغوب فيه على المستوى العام والجماعي، فإنها تشمل كل الموضوعات والظروف والمبادئ التي اكتسبت معنى خلال التجارب الطويلة للإنسانية. تؤدي القيم في المجتمع دوراً محورياً كمرجعية يحكم بها أفراد المجتمع على أنماط السلوك المختلفة وتقييم الممارسات. فهي تحدد الأهداف التي يسعى الأفراد لتحقيقها في ذواتهم والآخرين، وتعكس حقوقهم وواجباتهم تجاه الجماعة.

تعمل القيم كمحفز للعمل ضمن إطاراتها، وكدافع سلوكي يساعد على إنجاح المسعى إذا قبلها الفرد واقتنع بأهميتها. بل إنها تحدد أيضاً الأهداف المستقبلية في مجالات متعددة وتنبه الفرد لأهمية تحقيق هذه الأهداف في حياته، كما توضح له العوامل المسهلة أو المعيقة لتحقيق ما يصبو إليه.²³

من خلال هذا التحليل الدقيق، اكتشف الفرد الجزائري حقيقة محورية وهي: أن القيم الاجتماعية ليست ثابتة أو مستقرة بل هي في حالة تطور مستمر. تتأثر هذه القيم بشكل عميق بالظروف والمتغيرات الاجتماعية والثقافية المحيطة، لأن القيمة بطبيعتها ظاهرة ديناميكية متطورة تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر. يعود هذا الاختلاف إلى تأثيرها الشديد بالعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي تشكل السياق الاجتماعي.

بل يمكن أن تختلف القيم أيضاً بين الأقاليم المختلفة ضمن المجتمع الواحد، وبين الطبقات الاجتماعية، وبين المجموعات المهنية المختلفة والمراكز الاجتماعية المتباينة، وبين المستويات التعليمية. هذا التنوع في القيم يعكس احترام تعدد الواقع الاجتماعي والاعتراف بحقوق الفئات المختلفة في الحفاظ على خصوصياتها.²⁴

1- القيم المتغيرة وحقوق الإنسان: التعليم نموذجاً:

إن من أهم القيم المتغيرة في المجتمع الجزائري التي باتت محور نقاش وجدل بين أفراد المجتمع، نجد قيمة تعليم المرأة والفتاة (نموذج يعكس تطور حقوق الإنسان والطفل). فقد كان تعليم البنات في المناطق الريفية الجزائرية قبل فترة قريبة من الأمور المحرمة والممنوعة بشدة. كانت مسألة تعليم الفتيات قضية حساسة جداً لا تحتمل النقاش أو الحوار، وكان يسود الاعتقاد بأن دور المرأة الحقيقي يقتصر على الطبخ والأعمال المنزلية والبقاء في محيط البيت. كانت هذه الرؤية تعكس حرماناً صريحاً من حقوق الإنسان الأساسية للفتاة (التعليم والتطور والمساهمة في المجتمع).

لكن الواقع الحالي شهد انقلاباً جذرياً في هذه القيمة. أصبحت المرأة اليوم تتسلق جميع درجات ومستويات التعليم، من التعليم الابتدائي إلى العالي والجامعي. تتقلد المرأة الجزائرية اليوم أرقى المناصب وأعلى الرتب في مختلف القطاعات والمجالات الحكومية والخاصة. يعكس هذا التغيير الجذري الاعتراف بحقوق المرأة في التعليم والعمل والمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع.

يشير هذا التحول إلى حقيقة مهمة: أن تغير القيم الاجتماعية يسير بالتوازي مع توسع فهم وممارسة حقوق الإنسان والطفل. عندما تتغير القيم لصالح الاعتراف بحق الفتاة في التعليم، فهذا يعني الاعتراف بحقوقها كإنسان وكطفلة في التطور والتعلم والمشاركة الاجتماعية. يرتبط التغير الإيجابي في القيم بالتزام المجتمع بحماية الحقوق الأساسية لأفراده بغض النظر عن النوع أو الفئة الاجتماعية.

2- القيم الأسرية والزواج - من الحتمية إلى الاختيار:

أ. التحول من الممارسة إلى الحق الشرطي:

أثبتت الدراسات الميدانية أن قيمة تعدد الزوجات تزداد بشكل ملحوظ لدى المجتمعات البدوية التقليدية، بينما تنخفض بشكل كبير في المناطق الحضرية. يعود هذا الفارق إلى أن توفر الموارد المادية لدى الأفراد من ذوي الخلفية البدوية يدفعهم للميل نحو الزواج من أكثر من امرأة واحدة. غير أن نقطة حاسمة تحقق تحولاً في هذه القيمة تكمن في تعليم المرأة ومعرفتها بحقوقها القانونية والإنسانية، حيث يعمل الوعي بالحقوق على تحديد وتقليل ممارسة التعدد بشكل جوهري.

ب. تأخير سن الزواج والتحول من الضرورة إلى الاختيار الواعي:

كان الآباء والأمهات في الماضي القريب يحرصون بشدة على تزويج أبنائهم والبنات بمجرد بلوغهم سن النضج الجسدي، ويمنحون قيمة وأولوية عالية للزواج من الأقارب والعائلة (القربة). لكن هذا الواقع شهد تحولاً جذرياً في السنوات الأخيرة؛ فارتفع سن الزواج بشكل ملحوظ، خاصة لدى الإناث اللاتي يسعين لإكمال تعليمهن العالي والحصول على الاستقلال الاقتصادي.

انخفضت قيمة الزواج من الأقارب انخفاضاً حاداً، حيث أصبح معيار اختيار شريك الحياة يرتبط بعوامل اقتصادية ومادية واجتماعية بدلاً من الروابط الدموية. يعكس هذا احترام حق الفرد (خاصة المرأة) في اختيار شريك حياتها بحرية وضمن معايير حديثة، وهو ما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان في الحرية والكرامة الشخصية.

ج. حالة المرأة المطلقة: من الوصمة إلى المساواة:

انخفضت قيمة الزواج من المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري بشكل ملحوظ خلال الفترات السابقة، وكانت الأسر تحرص على عدم تشجيع أبنائها على الزواج من امرأة مطلقة. اعتاد المجتمع على تزويج المرأة المطلقة من رجل متزوج آخر، أو رجل كبير السن، أو ممن سبق لهم الزواج. كانت هذه الممارسة تعكس انتهاكاً صريحاً لحقوق المرأة المطلقة في إعادة الاندماج الاجتماعي والحصول على فرصة متساوية للزواج.

لكن هناك تحولات تدريجية نحو الأفضل، حيث بدأ الوعي يتزايد بأن المرأة المطلقة تستحق فرصة ثانية وحياة كريمة، وأن طلاقها لا يقلل من قيمتها الإنسانية. يمثل هذا التحول خطوة نحو احترام الكرامة الإنسانية والحق في إعادة البدء.

3- قيمة النسب والعلاقات القرابية - من المطلقية إلى الاختيارية:

أ. تراجع الحفاظ على الأواصر الأسرية والقرابية:

حدث تحول جوهري في قيمة النسب والعلاقات القرابية. فيما مضى، كان أفراد النسب يحرصون بشدة على التآزر والتعاون في الشدائد، وعلى التمسك بالروابط الأسرية والتواجد معاً في المناسبات والأوقات العصيبة. كانوا يعاملون بعضهم البعض معاملة الأهل الحقيقيين، تربطهم المودة والعشرة والمعاملة الطيبة.

تميز هذا النسق بحضورهم الجماعي في السراء والضراء، وفي المناسبات الفرحية كالأعراس والاحتفالات الدينية، وكذلك في المناسبات الحزينة كالوفيات والأمراض. كانت هذه الممارسات تعكس نظاماً متماسكاً لحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد الأسرة الممتدة.

ب. الانطواء والقطيعة الاختيارية: ظاهرة حديثة:

غير أن الواقع الحالي شهد تراجعاً حاداً في هذا التقارب. أصبح الاختلاط والتواصل بين أفراد النسب يُعتبر عبئاً ثقيلاً على الكثيرين لما قد ينجم عنه من خلافات ومشاكل. يميل الكثير من أفراد المجتمع الجزائري الآن إلى قطع أو تقليل علاقاتهم بأقاربهم، معتقدين أن الزيارات المتبادلة لا تسفر إلا عن مشاكل قد تؤدي إلى نزاعات حادة.

يشير هذا التحول أسئلة معقدة: هل قطع الأرحام وفصل الأسر هو الحل لتجنب المشاكل والحفاظ على الخصوصية؟ أم أن التغييرات السريعة في المجتمع فرضت هذا الانطواء كآلية حماية للخصوصية الشخصية؟

يُلاحظ أن الخلافات البسيطة والمشاجرات ما تزال موجودة بين بعض أفراد النسب، لكن القطيعة الكاملة والعزلة أصبحت آلية معتمدة. يعكس هذا تراجعاً في احترام الحقوق الاجتماعية للأفراد في الانتماء والعيش الجماعي الآمن.

4- القيم الاجتماعية للمهن - من التسلسل الهرمي إلى المساواة النسبية أ. النظرة التقليدية للمهن والمكانة الاجتماعية:

ارتبطت المكانة الاجتماعية للفرد في الماضي بشكل وثيق بقيمة العمل الذي يمارسه. كان المجتمع يرفع من شأن المهن الزراعية والتجارية ويمنحها مكانة عالية، بينما كان ينظر بازدراء إلى المهن الحرفية والتقنية مثل الحدادة والنجارة والخياطة، معتبراً إياها مهناً مبتذلة وغير رفيعة الشأن.

كانت هذه المعايير تعكس نظاماً هرمياً لم يحترم الكرامة الإنسانية للعاملين في المهن اليدوية، بل كان يسلبهم حقهم في المساواة والتقدير الاجتماعي.

ب. التحول نحو تقدير العمل الحكومي والعسكري:

في الفترة الحالية، بدأت المكانة الاجتماعية تتحدد بشكل مباشر بالنظام الاقتصادي والسياسي. ارتفعت قيمة العمل الحكومي والموظفين بشكل ملحوظ، وأصبحت الرتبة في الخدمة المدنية والخدمة العسكرية تمنح الفرد قيمة ومكانة اجتماعية عليا. ينعكس هذا في الامتيازات المادية والاجتماعية التي يحصل عليها الموظف الحكومي مقابل نظراء لهم من ذوي المهن الأخرى.

ج. استمرار الانحياز ضد المهن الحرفية والتعليم الفني:

غير أن التعليم الفني والمهني والوظائف الحرفية (اليدوية) مازالت لا تحظى بالتقدير الحقيقي والقيمة الاجتماعية العالية من أفراد المجتمع. لم تكن النظرة السلبية والازدراء للعمل اليدوي هي السبب الوحيد لرفض الشباب الجزائري للانخراط في هذه المهن، بل بدأت العوامل المادية والاقتصادية تطغى على العوامل الثقافية والاجتماعية.

العوامل المادية كحل جذري: يظهر أن زيادة الحوافز المادية والرواتب العادلة للعاملين في المهن الحرفية والتقنية قد تكون كفيلاً بإحداث تغيير جوهري في نظرة المجتمع الجزائري نحو قيمة العمل اليدوي وتحقيق مساواة حقيقية في احترام جميع الأعمال والمهن. هذا يعكس

الحاجة الملحة إلى إعادة صياغة معايير القيمة الاجتماعية بما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان في المساواة والكرامة المهنية.

خاتمة:

وفي ضوء ما تقدم من تحليل شامل للقيم الاجتماعية والثقافية والتغيرات التي شهدتها وأثرها على حقوق الإنسان:

- يتضح أن تطور المجتمعات البشرية وحماية حقوق الأفراد فيها؛ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحول منظومة القيم التي توجه سلوك الأفراد والجماعات، وليس التغير الاجتماعي مجرد ظاهرة عابرة أو حركة عشوائية، بل هو عملية منظمة ومستمرة تعكس استجابة المجتمع للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة.
- أظهرت الدراسة أن التطور الحقيقي لمنظومة حقوق الإنسان لا يتحقق بمعزل عن تغير القيم الاجتماعية. فعندما يتحول المجتمع من رفض تعليم الفتاة إلى الاعتراف به كحق أساسي، فإنه يعترف فعلياً بحقوق الإنسان والطفل في التطور والمساواة. وعندما ينتقل من تحديد سن الزواج بناءً على البلوغ الجسدي إلى احترام رغبة الفرد وتطلعاته التعليمية والمهنية، فإنه يعترف بحق الفرد في الاختيار الحر والكرام.
- هذا الترابط العميق بين تغير القيم وتطور حقوق الإنسان يعكس حقيقة محورية: أن احترام حقوق الإنسان لا يبدأ بالقوانين والتشريعات وحدها، بل يبدأ بتحول القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في أعماق المجتمع.
- تمثل القيم الاجتماعية الإطار المرجعي الذي يحدد معايير الحقوق والواجبات في المجتمع. فالقيمة التي تعترف بحق المرأة في العمل والتعليم والمشاركة الاجتماعية لا تقل أهمية عن القانون الذي يضمن هذا الحق. بل إن تجذر هذه القيمة في الوعي الجماعي يضمن استدامة الحقوق وحمايتها من الانتهاك والتراجع.

- غير أن التحول في القيم الاجتماعية لا يحدث بسلاسة أو بدون توترات. شهدت المجتمعات، وفي مقدمتها المجتمع الجزائري، تذبذباً واضطراباً خلال فترات التحول السريع، حيث تصطدم القيم الجديدة التي تعترف بحقوق الإنسان مع القيم التقليدية الراسخة. هذا الصراع القيمي يخلق فجوات وتجاذبات اجتماعية قد تؤدي إلى مشاكل متعددة الأبعاد إذا لم يتم إدارتها بحكمة.

- لتحقيق تطور حقيقي في حقوق الإنسان عبر تغير القيم، يتطلب الأمر تدخلاً مؤسسياً منظماً. يجب أن تضطلع مؤسسات التعليم بدور محوري في نشر الوعي بحقوق الإنسان والطفل، وفي تعزيز القيم التي تحترم هذه الحقوق. كما يجب أن تلعب وسائل الإعلام والاتصال دوراً إيجابياً في تعميق هذا الوعي بدلاً من تعميق الفجوات القيمية.

في الختام، يمكن القول إن تغير القيم الاجتماعية والثقافية عملية حتمية وضرورية لتطور أي مجتمع إنساني، وهذا التغير يكتسب أهميته الحقيقية عندما يتجه نحو توسيع وتعميق احترام حقوق الإنسان والطفل بكل أبعادها، فلا يمكن تصور مجتمعاً حديثاً متطوراً يحترم حقوق الإنسان، بينما قيمه الاجتماعية لا تزال تنكر حقوق فئات محددة من السكان أو تميز بينهم.

والمجتمع الجزائري، بكل ما يحمله من إرث ثقافي عريق وتطلعات إنسانية حديثة، يواجه تحدياً حقيقياً في تحقيق التوازن بين احترام الهوية والأصالة من جهة، والاستجابة لمتطلبات العصر وحقوق الإنسان من جهة أخرى. هذا التوازن لن يتحقق إلا من خلال عملية تطوير واعية ومخطط لها للقيم الاجتماعية، بما يعزز احترام حقوق جميع الأفراد دون استثناء.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم جميل، القيم الاجتماعية الثقافية وأثرها على سلوك العاملين في المؤسسات، بحث قدم خلال متلقى حول القيم وتسيير المؤسسات بمعهد الاقتصاد، سطيف 1986.
2. أحمد الخشاب، التغير الاجتماعي، دار الفكر، القاهرة، 1971.
3. أحمد زايد، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط2، 2000.
4. أنطوني جيدانز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
5. بينيت طوني وغروسبيرغ لورانس وميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت، لبنان، إعداد المنظمة العربية للترجمة، 2010.
6. بيومي محمد أحمد محمد، علم اجتماع القيم، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2006.
7. جودة بني جابر، علم النفس الاجتماعي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004 .
8. الحوراني محمد عبد الكريم، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع، عمان .الأردن، دار مجدلاوي، 2008.
9. شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964م.
10. عبد الباسط حسن، التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، في قراءات في الخدمة الاجتماعية لأحمد كمال وآخرون، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1964.
11. عبد الحميد محمود سعد، دراسات في علم الاجتماع الثقافي، القاهرة، مكتبة نهضة الشروق، 1988.
12. غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2006.
13. فاروق إسماعيل، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري -عوامله وأبعاده-، مركز الوثائق، جامعة قطر، 1991.
14. فهمي منير حسن نورهان، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1999.
15. قريلىنة حميد، تفسير بعض القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد: 09، العدد: 1 (2016).
16. مجموعة من الأساتذة، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1998.

17. مجيد قري، زرقان عزوز، التغير الاجتماعي وإبداعات أدب الشباب، الملتقى الوطني حول التغير الاجتماعي، المركز الجامعي برج بوعرييج، 2009.
18. محمد بن عبد الله الزامل، التأصيل الإسلامي للتغير الاجتماعي، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم التربية، السعودية، 2004.
19. محمد طلعت عيسى، دراسات في التخطيط الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1971.

- ¹ انظر: غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2006، ص. 503-504.
- ² أنظر: الحوراني محمد عبد الكريم، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع، عمان الأردن، دار مجدلاوي، 2008، ص 191.190.
- ³ انظر: عبد الحميد محمود سعد، دراسات في علم الاجتماع الثقافي، القاهرة، مكتبة نهضة الشروق، 1988، ص. 103.
- ⁴ انظر: فهمي منير حسن نورهان، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 34.
- ⁵ انظر: بيومي محمد أحمد محمد، علم اجتماع القيم، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2006، ص 107-108.
- ⁶ انظر: أنطوني جيدانز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 105.
- ⁷ انظر: شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964م، 157/7.
- ⁸ المرجع السابق نفسه: ص 4.
- ⁹ انظر: إبراهيم جميل، القيم الاجتماعية الثقافية وأثرها على سلوك العاملين في المؤسسات، بحث قدم خلال متلقى حول القيم وتسيير المؤسسات بمعهد الاقتصاد، سطيف 1986، ص 26-28.
- ¹⁰ انظر: أحمد زايد: التغير الاجتماعي، ط 2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2000، ص 18.
- ¹¹ انظر: عبد الباسط حسن: التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، في قراءات في الخدمة الاجتماعية لأحمد كمال وآخرون، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1964، ص 49.
- ¹² انظر: مجموعة من الأساتذة، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1998، ص 506.
- ¹³ انظر: أحمد زايد، التغير الاجتماعي، ص 19
- ¹⁴ انظر: أحمد زايد: التغير الاجتماعي، ط 2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2000، ص 18.
- ¹⁵ أنظر: مصطفى عبد الغفار، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2003، 22.
- ¹⁶ انظر: هبقي أمجد حسن، أثر عولمة حقوق الإنسان على مبدأ السيادة، جامعة صلاح الدين، أربيل، 2005 ص 81.
- ¹⁷ انظر: أحمد الخشاب، التغير الاجتماعي، دار الفكر، القاهرة، 1971، ص 6.
- ¹⁸ انظر: مجيد قري، زرقان عزوز، التغير الاجتماعي وإبداعات أدب الشباب، الملتقى الوطني حول التغير الاجتماعي، المركز الجامعي برج بوعريج، 2009، ص: 29.
- ¹⁹ انظر: محمد طلعت عيسى، دراسات في التخطيط الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1971، ص 11.
- ²⁰ انظر: قريلمنة حميد، تفسير بعض القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، مع 9، ع 1 (2016)، ص 902.
- ²¹ انظر: بوعطيط سفيان، التغير الاجتماعي في الجزائر، ص 134.
- ²² انظر: جودة بني جابر، علم النفس الاجتماعي، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، ط 1، 2004، ص 157.
- ²³ انظر: بوعطيط سفيان، التغير الاجتماعي في الجزائر، ص 137.
- ²⁴ بتصرف: جودة بني جابر، علم النفس الاجتماعي، ص 157.